

أشخاص الحق

الشخص صاحب الحق



تعريف الشخص صاحب الحق :

المنطق يقتضي أن يكون للحق صاحب ، ما دام أن جوهر الحق هو نفع معين.

ويرى البعض أن هناك حقوق دون صاحب.

مثال عليّة :

التركة بعد وفاة المورث – والسند لحامله.

الرد على ذلك :

أن التركة لا توجد إلا بعد تحقق وجود الورثة. وقبل تحقق ذلك تمتد إرادة المالك على سبيل الافتراض حماية للتركة من غير الورثة.

وفيما يتعلق بالسند للحامل فهو يقوم على افتراض وجود شخص الحامل حماية للحق من غير الحامل.

ثبوت الحق لغير الإنسان



تعريف :

ويرى البعض أن هناك حقوق دون صاحب. يرى بعض الفقه أن الحق يمكن أن يثبت للحيوان، أو للأشياء.

فقد يقرر القانون حماية معينة لبعض الحيوانات، وذلك بمنع صيدها، أو منع الانتفاع بها.

كما قد يمنح المشرع حماية لبعض الأماكن، وذلك بمنع ارتيادها، أو يضع ضوابط لهذا الارتياح.

اساس هذا الرأي :

أن الحق يرتبط بالمصلحة، وأن المصلحة هي مناط الشخصية وليست الإرادة. وبالتالي ما دامت هناك مصلحة للحيوان ، أو للشئ فيمكن أن تنقرر لأي منهما حقوقا.

يترتب على ذلك

أن من يوصي بمبلغ للانفاق منه على حيوان معين يكون هذا الحيوان هو الدائن به.

رأي الفقه :

أن الإنسان ، بوصفه شخصا قانونيا ، هو وحده الذى يتمتع بالحقوق، لما يتميز به من خصائص إدراكية تجعله يسمو بطبيعته على سائر الكائنات والأشياء الأخرى، والتي تعد أنها مخلوقة لمنفعته وخدمته.

حاجة رأي الفقه :

- 1- أن علاقة الدائنية تستلزم الإرادة ، وهي غير متوافرة إلا في الإنسان.
 - 2- المصلحة التي تنقرر للحيوانات ، أو للأشياء ، هي في الحقيقة مصلحة من يقررها وهو الشخص وليس الحيوان أو الشيء.
- فمثلاً : من يوصى بمبلغ للانفاق على حيوان معين ، لا يراعى مصلحة الحيوان وإنما مصلحة الموصى بالانفاق.

يترتب على رأي الفقه :

أن القواعد القانونية التي تقرر الفرق بالحيوان لا تهدف إلى حماية الحيوان ذاته.

وإنما تهدف إلى حماية حق الأفراد الذين يؤدي شعورهم منظر إيقاع الضرر بالحيوان.

الشخص الطبيعي

المقصود بالشخصية



المقصود بالشخصية

هي صفة قانونية مجردة، تعني أهلية أو صلاحية الفرد لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات.

المقصود باصطلاح الشخص



قد يقصد به الدلالة على الإنسان ، فيقال الشخص الطبيعي ، تمييزاً له عما سواه من المخلوقات.

كما يقصد به الدلالة على الشركات والجمعيات، أو ما يطلق عليه الشخص الاعتباري.

قديمًا:

وقديماً ميزت النظم القانونية بين الأفراد من حيث ثبوت الشخصية القانونية . فلم تعترف بها للمرأة ، وأسرى الحرب، والرقيق، وذلك لتدني مركزهم الإجتماعي.

حديثًا:

غير أن التشريعات الحديثة، وبتأثير التوجيه الديني، ألغت هذه التفرقة، وأصبح الفرد يتمتع بالشخصية القانونية أيا كان جنسه أو مركزه الإجتماعي.

المقصود بوصف الشخصية

يثبت وصف الشخصية للإنسان قانوناً منذ تمام ولادته حياً ويلزمه حتى وفاته.

تتكون المراكز القانونية للإنسان : حيث يتحدد وضعه في الأسرة والمجتمع ، وينشأ له بما يعرف بـ " الحالة " (اسم – موطن – ذمة مالية – أهلية وجوب – أهلية أداء) . ويفرق المشرع بين مجرد وجود الشخصية القانونية، والتي لا تتطلب الإدراك، وبين نشاط الحالة، وهذا يستلزم توافر الإدراك، أو أهلية الأداء.

بدء الشخصية ونهايتها



تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً ، وتنتهي بموته .

الدلالة على ثبوت الحياة

ويستدل على ثبوت الحياة للمولود بمظاهر مادية قاطعة كالتنفس ، والبكاء ، والحركة.

ويجب أن تتحقق الحياة للمولود بعد تمام انفصاله عن أمه، فلا تثبت الشخصية القانونية له لو مات قبل هذا الانفصال.

رأي اخر للدلالة على ثبوت الحياة :

ويطلب البعض ، فضلاً عما تقدم ، أن تتوافر للمولود مقومات الاستمرار في الحياة بشكل طبيعي. كأن تتوافر له الأعضاء اللازمة لأي مولود عادي.

رأي الفقه :

وانتهى الفقه إلى أن تمام ولادة المولود حياً قرينة على القابلية للحياة إلى أن يثبت العكس. أي إلى أن يقرر أهل الخبرة عدم قابلية المولود للاستمرار في الحياة ، وحنئذ لا تثبت له الشخصية .

ونظراً لأن مسألة مدى القابلية للحياة هي من الأمور الغيبية، فلم تأخذ بها التشريعات العربية، ومنحت المولود الشخصية القانونية بمجرد ولادته حياً.

لهذا الإثبات أهمية لما يترتب على تحديد تاريخهما من معرفة :

- 1- وقت ثبوت الشخصية القانونية للمولود والحقوق إلى بدأ باكتسابها
- 2- السن التي يكتسب فيها الشخص أهلية الأداء
- 3- الوقت الذي تنتهي فيه الشخصية القانونية

ثانياً : امتداد شخصية الإنسان بعد الموت



ويقصد بذلك أن تظل شخصية الإنسان قائمة وإرادته معتبرة رغم موته، وذلك لاعتبارات معينة، كتصفية التركة.

ولهذا أقر الفقه مبدأ : " لا تركة إلا بعد سداد الديون " . ويقوم هذا المبدأ على أمرين :
المبدأ الأول

الحفاظ على حقوق الدائنين وضمان الوفاء بها.

المبدأ الثاني

حماية أموال الورثة الخاصة ، فلا يرجع عليها الدائنون بديون مورثهم.

اعتراض بعض الفقه على مبدأ " لا تركة إلا بعد سداد الديون " :

وحجتهم أنه إجراء غير لازم. إذ يمكن تسديد ديون التركة دون اللجوء إلى افتراض استمرار الشخصية القانونية. وذلك عن طريق :

الإقرار بأيلولة التركة إلى الورثة فور وفاة المورث وتعطيل توزيعها عليهم إلى ما بعد سداد الديون.

أو توزيعها عليهم فوراً مع بقاء الديون متعلقة بالتركة كتعلق الرهن بالمال المرهون.

الحل الأول

فيه تعسف في استعمال الحقوق.

الحل الثاني

غير عادل، حيث يخول الدائنون حق يقيد الورثة بالرهن دون رضاء منهم. وحيث أنه لا بد للحق من صاحب ينسب إليه والحقوق لا تثبت إلا للأشخاص والنظام يخاطب الأشخاص فيرتب لهم الحقوق أو يفرض عليهم الالتزامات .

الشخصية القانونية

تثبت الشخصية القانونية لكل من :
الشخص الطبيعي

هو الإنسان الذي يكون قابلاً لأن يثبت له حق أو يجب عليه التزام.

الشخص الاعتباري (المعنوي)

1- تبدأ الشخصية الطبيعية بولادة الإنسان حياً فإن ولد ميتاً فلا تثبت له الشخصية .. وتنقضي الشخصية الطبيعية بزوال الحياة .. إذاً القاعدة أن شخصية الإنسان تبدأ بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته ولهذه القاعدة استثناءات أهمها .. أن الجنين إنسان تثبت له شخصية نظامية قبل ولادته، وأن المفقود لا تنقضي شخصيته بموته الفعلي غير المعروف إلا عند صدور حكم قضائي بموته .

2- الجنين (الحمل المستكن) : قبل انفصال الجنين عن أمه فإنه يعتبر جزءاً منها (لا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة).

3- مع ذلك، يعترف للجنين ببعض الحقوق في مرحلة الحمل حفاظاً على مصالحه (النسب / الإرث / الوصية / الوقف).

4- لا يكون اكتساب الجنين لهذه الحقوق باتاً منجزاً، وإنما هو معلق على شرط ولادته حياً، واكتسابه الشخصية القانونية.

5- بعد الولادة : تبدأ الشخصية القانونية للإنسان بالولادة، أي من الوقت الذي ينفصل فيه عن أمه ويصبح ذا وجود مستقل عنها، بشرط بتمام ولادته حياً (يمكن إثبات الحياة باللجوء إلى جميع وسائل الإثبات، باعتبارها واقعة مادية).

انتهاء الشخصية القانونية بالموت

وهو الذي يثبت على وجه اليقين، وعند الشك يلجأ فيه إلى أهل الخبرة.

وهو الذي يثبت بحكم من القضاء في الحالات التي لا يمكن فيها التيقن من حياة الشخص أو موته، كالمفقود.

خصائص الشخص الطبيعي

هي الصفات المجردة التي تميز الأشخاص عما يمكن أن يكون مشتركاً بينهم، فتحفظ لكل منهم باستقلاله عن غيره. ويحدد المشرع خمس خصائص تتميز بها الشخصية، وهي :

- 1- الحالة
- 2- الاسم
- 3- الموطن
- 4- الأهلية
- 5- الذمة المالية



أولاً : الحالة

وتقوم الحالة على ثلاثة عناصر، هي :

الحالة السياسية

ويقصد بها، انتساب الشخص إلى دولة معينة، وارتباطه بها برابطة الجنسية، فيكون مواطناً فيها. وتنقسم الجنسية إلى :

جنسية أصلية:

وتثبت للفرد بمجرد الميلاد. وتقوم على أساس حق الدم وحق الإقليم.

جنسية مكتسبة:

ويكتسبها الشخص بناء على أسباب تحدث بعد واقعة الميلاد. فقد تستند إلى الزواج، أو إلى التجنس بناء على الإقامة مدة معينة في الدولة. وتبين قوانين الجنسية طرق اكتساب الجنسية، وهي عموماً : بحكم القانون – بالتبعية – بالتجنس.

الحالة العائلية

حقوق الزوج :

1- جنسية أصلية:

وتثبت للفرد بمجرد الميلاد. وتقوم على أساس حق الدم وحق الإقليم.

جنسية مكتسبة:

ويكتسبها الشخص بناء على أسباب تحدث بعد واقعة الميلاد. فقد تستند إلى الزواج، أو إلى التجنس بناء على الإقامة مدة معينة في الدولة. وتبين قوانين الجنسية طرق اكتساب الجنسية، وهي عموماً : بحكم القانون – بالتبعية – بالتجنس.

2- تأديب أولاده، وعليه واجب النفقة والتوجيه والرعاية. وهذا ما يسمى بحقوق الأسرة. وروابط الأسرة في البلاد الإسلامية تخضع لتشريعات مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

أنواع القرابة :

1- قرابة النسب

وتقوم على أساس الأصل المشترك للأفراد، ويستوي أن يكون التفرع عن طريق الذكور أو عن طريق الإناث. فالشخص يتصل بأقربائه لأبيه كما يتصل بأقربائه لأمه على حد سواء. وتفرع قرابة النسب إلى نوعين، هما :

قربة مباشرة - وقربة غير مباشرة.
2- وتنشأ هذه القربة نتيجة لعلاقة بين الزوجين ، بحيث يكون أحد الزوجين قريباً لذوى قربة الزوج الآخر ، ومن نفس الدرجة.

وهذه القربة لا تربط أقارب الزوج بأقارب الزوج الآخر. أما صلة الزوج بزوجة فهي صلة خاصة ، أساسها عقد الزواج، فهي ليست قربة نسب ولا قربة مصاهرة.

أثار القربة :

- 1- الحق في الميراث
- 2- النفقة
- 3- عدم جواز الأخذ بالشفعة إذا كان البيع بين الأصول والفروع أو بين الأصهار إلى الدرجة الرابعة
- 4- قبول دعوى الضمان من أحد الأزواج أو الأقارب عن الضرر المعنوي الناتج عن موت المصاب
- 5- عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى إذا كانت تجمع صلة قربة إلى الدرجة الرابعة

الحالة الدينية

المقصود بالحالة الدينية

ويقصد بها انتماء الشخص إلى دين معين ، فينشأ له حقوق معينة.

مثال على ذلك

يكون الزوج المسلم :

ملزماً بالمهر والنفقة - يحق له الجمع بين الزوجات - ويحق له الطلاق.



ثانياً : الاسم

مكونات الاسم :

الاسم :

هو لفظ يدل على الشخص، وهو من حقوق الشخصية ، ويلازمها.

القبة:

اللقب يلحق بالأبناء، دون الزوجة، على عكس التشريعات الغربية.

انواع الاسم :

الاسم التجاري :

ويتخذ الشخص للدلالة على شخصه بمناسبة مباشرة نشاط تجاري، أو لتمييز متجر معين يملكه (*).

ويلزم لاكتساب الاسم التجاري :

- ثبوت الشخصية القانونية للشخص.

- توافر صفة التاجر للشخص ، وهذه لا تتوافر إلا لمن يحوز لترخيص بممارسة التجارة صادر عن الجهة المختصة.

الاسم المستعار :

يتخذ الشخص إلى جانب اسمه المدني ، ليتسمى به في وسط معين، أو بمناسبة عمل معين. والشخص يكتسب الاسم المستعار بالممارسة المتصلة ، دون المتقطعة، أو التي لفترة قصيرة.

ويتمتع الاسم المستعار بذات الحماية التي للاسم التجاري.

مثال ذلك : الصحفي، و المغنى، أو الفنان ، و...

الطبيعة القانون في الاسم :

- 1- فهو حق يقوم على حرية الإرادة ، ويختاره الشخص لأولاده القصر بحكم ولايته القانونية عليهم.
 - 2- فهو حق يقوم على حرية الإرادة ، ويختاره الشخص لأولاده القصر بحكم ولايته القانونية عليهم.
- رأي الفقه :

- 1- لا يجوز الحجز عليه – ولا يرد عليه التقادم.
- 2- ولا يجوز اختيار الأسماء التي تثير السخرية أو تكون منافية للنظام العام والآداب.
- 3- ولا يجوز تعديله إلا بموافقة السلطة المختصة.

ثالثاً : الموطن



تعريف الموطن :

يقصد بالموطن المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة.

أهمية تجديد الموطن :

- 1- تتم مخاطبة الشخص فيه قانوناً لاستيفاء حقوقه ، وأداء التزاماته.
- 2- تتحدد المحكمة المختصة محلياً وفقاً لموطن الشخص.

التصور الواقعي للموطن :

ويقوم على فكرة الإقامة الفعلية على نحو معتاد، حتى ولو كانت متقطعة أحياناً. والإقامة الفعلية تعني تهيئة المكان للإقامة حتى ولو لم يقيم به الشخص.

ويمكن أن يكون للشخص أكثر من موطن. ويمكن ألا يكون للشخص موطن ما.

التصور الحكمي للموطن

ويقوم على فكرة أن مكان العمل (المتجر – المكتب – العيادة – إلخ ...) هو موطن للشخص حتى ولو لم يقيم بها الشخص أو لم يمارس عمله فيها فعلاً.

وفي حال تعدد الموطن الحكمي يعتد بواحد منها فقط ، وهو المكان الرئيسي للعمل، على عكس الموطن الفعلي فيمكن أن يتعدد.

انواع الموطن :

الموطن العام:

وهو إما الزامي أو اختياري.

الموطن الخاص:

وهو إما موطن الأعمال، أو الموطن المختار.

أسئلة إثرائية

بين أطراف الحق .

حدد بدء وانقضاء الشخص الطبيعي .

بين خصائص الشخصية القانونية للشخص الطبيعي .

حدد المفهوم القانوني للموطن .

حدد الطبيعة القانونية للاسم .